

شروط وأحكام خدمة المحفظة الإلكترونية

تعريفات:

- الخدمة: هي خدمة المحفظة الإلكترونية موضوع هذا التعاقد المقدمة من البنك، وبموجبها يتم فتح حساب المحفظة الإلكترونية لأي شخص طبيعي لدى البنك للقيام بالعمليات الإلكترونية عن طريق تطبيق الهاتف المحمول، ويودع بالحساب رصيد إلكتروني (وحدات النقود الإلكترونية) بمقدار ما أودعه مستخدم الخدمة من مبالغ في حساب المحفظة الإلكترونية.
- البنك: يقصد به بنك قطر الوطني الأهلي وجميع فروعه بجمهورية مصر العربية.
- مقدم الخدمة: هو أي من منافذ البيع المعتمدة لدى البنك والمؤسسات أو الشركات المتعاقدة مع البنك أو فرق المبيعات المصرح لها من البنك لاستيفاء طلبات الاشتراك في الخدمة أو إتاحة خدمة سحب و/أو إيداع الأموال بحساب المحفظة الإلكترونية للعميل بالجنيه المصري. ويجب أن يعلن مقدم الخدمة عن رقم الترخيص الصادر له من البنك بمكان واضح بالمحل التابع له حتى يتم التأكد من قانونية عمل مقدم الخدمة.
- مستخدم الخدمة / العميل: يقصد به الشخص الطبيعي المشترك في خدمة المحفظة الإلكترونية شريطة حيازته جهاز / خط هاتف محمول تم شراؤه بتعاقد رسمي مع أحد شركات المحمول والذي قام بالموافقة والتوقيع على شروط وأحكام هذا العقد.
- الرصيد الإلكتروني: يقصد به الرصيد الدائن من وحدات النقود الإلكترونية بحساب المحفظة الإلكترونية، والنتيجة من عمليات الإيداع والسحب وعمليات فوري التي تمت بمعرفة مستخدم الخدمة، وكذا تلك التي قد يتم تحويلها إلى حساب المحفظة كالراتب الذي يستحق للعميل لدى جهة عمله. وهذا الرصيد الإلكتروني قابل للتحويل إلى أي من العملاء الآخرين أو مقدمي الخدمة كما يمكن استخدامه كوسيلة سداد.
- الهاتف المحمول: يعني أي هاتف محمول أو أي جهاز آخر يمكن إصله بشبكات الهاتف المحمول العاملة بجمهورية مصر العربية.
- آلية تقديم الخدمة:
- التسجيل للحصول على الخدمة عن طريق التوقيع على طلب الاشتراك في الخدمة لدى أي من فروع بنك قطر الوطني الأهلي أو الخدمة المصرفية عبر الإنترنت أو لدى المؤسسات المتعاقدة مع البنك أو فرق المبيعات المصرح لها من البنك بذلك.
- تحميل التطبيق من متجر تطبيقات الهاتف المحمول.
- فتح تطبيق المحفظة الإلكترونية من الهاتف المحمول والاشتراك في الخدمة عن طريق إدخال رقم الهاتف المحمول والرقم القومي.
- إدخال رمز التنغيع في المكان المخصص لذلك في التطبيق (يتم إرسال رمز التنغيع في رسالة قصيرة من البنك في غضون يومي عمل من التسجيل).
- إنشاء 6 أرقام PIN-M لتأمين التطبيق.
- يجب على العميل تغذية رصيد المحفظة الإلكتروني عن طرق ماكينات فوري أو بالإيداع النقدي لدى أي من مقدمي الخدمة أو من خلال ماكينات الصراف الآلي ATM.
- وبالنسبة للعملاء الذين يحتفظون بحساب لدى البنك فإنه يمكن لهم – علاوة على طرق تغذية الرصيد المتقدم بيانها أن يقوموا بتغذية رصيد المحفظة عن طريق التحويل من حسابهم طرف البنك.
- استخدام الخدمة:
- في حالة تقديم طلب الاشتراك إلى أي من المؤسسات أو الشركات المتعاقدة مع البنك أو فرق المبيعات المصرح لها بذلك، سوف يتم تشغيل الخدمة بشكل مبدئي، وبالرغم من ذلك فإن البنك يحتفظ بحقه في رفض أو قبول اشتراك العميل في الخدمة، وكذا في مراجعة المستندات المقدمة من العميل وأيضاً في التحقق من عدم وجود اشتباه بشأنه وذلك خلال مدة 30 يوم من بدء تشغيل الخدمة، وعليه فإنه يحق للبنك خلال هذه المدة إخطار العميل برفض طلب الاشتراك وإلغاء الخدمة.
- كما أنه يحق للبنك مطالبة العميل بتقديم أية مستندات لازمة لإتاحة الخدمة - ويرى البنك ضرورة تقديمها وفق تقديره- ومن المتفق عليه أنه حال عدم موافاة البنك بالمستند المطلوب خلال المهلة التي يحددها البنك فإنه يحق للبنك إلغاء الخدمة دون أي حاجة لأي إعدار أو إخطار آخر، ومن المفهوم أنه يحق للبنك إيقاف الخدمة مؤقتاً خلال تلك المهلة ولحين تقديم المستندات التي يطلبها البنك.
- يتعين على مستخدم الخدمة أن يظهر وأن يقدم لمقدم الخدمة اثباتاً مقبولاً وسارياً لشخصيته عند اجرائه عمليات السحب أو الإيداع، ومن المعلوم أنه يحق للعميل إجراء عمليات السحب من خلال ماكينات الصراف الآلي ATM.
- لا يحق للعميل القيام بعمليات الإيداع في حساب المحفظة الإلكترونية بأسماء عملاء آخرين.
- إذا رأى البنك تعديل أو تحديث أي تطبيق من تطبيقات الهاتف المحمول التي تم تحميلها على هاتف / جهاز العميل – سواء كان هذا التحديث متعلقاً بإجراءات الخدمة أو بأمن وسلامة المعلومات- فإن البنك سوف يرسل تنبيهاً بذلك الي العميل على هاتفه المحمول، وفي هذه الحالة يلتزم العميل بتحميل التطبيق الجديد وذلك من خلال موقع البنك الإلكتروني والذي سوف يتضمن التطبيق الجديد أو الرابط الذي سيتم التحميل من خلاله.
- مستخدم الخدمة الذي يقرر إيقاف خط الهاتف المحمول المرتبط بحساب المحفظة الإلكترونية الخاص به سوف يفقد شرطاً أساسياً باعتباره مستخدم الخدمة، وبالتالي فإنه سوف يفقد تلقائياً حقه في الانتفاع بالخدمة من خلال الهاتف المحمول الذي تم إيقافه.
- يقر مستخدم الخدمة بعدم مسؤولية البنك أو تحمله أية تكاليف أو أعباء قد تحدث نتيجة انقطاع الخدمة بشبكة الإنترنت / الاتصالات أو من جراء أية مشاكل قد تطرأ على الشبكة أو خط الهاتف المحمول.
- هذه الخدمة متاحة فقط على أجهزة الهاتف المحمول الخاصة بمستخدم النظام الغير مختزقة Rooted/Jailbroken (والمستخدمة في عمليات الدفع عن طريق الهاتف المحمول).
- تقع على العميل مسؤولية التأكد من أن أجهزة الهاتف المحمول الخاصة بالعميل والمستخدم في الحصول على الخدمة غير مختزقة (على سبيل المثال لا الحصر Rooted/Jailbroken) مما قد يجعل بياناته عرضة للمخاطر ويؤثر على فاعلية تشغيل الخدمة. ولتجنب أي شك، فإنه من المتفق عليه أن البنك لا يعتبر مسؤولاً عن أي اختراق كان من هذا النوع أو أي نوع اخر ومن المتفق عليه أيضاً اعفاء البنك من كافة أنواع المسؤولية واية أضرار قد تترتب على أي مما تقدم.
- لن يكون البنك مسؤولاً عن رفض أي أطراف أخرى قبول الرصيد الإلكتروني كوسيلة سداد، كما أنه لن يكون مسؤولاً عن البضائع أو الخدمات التي سوف يحصل عليها مستخدم الخدمة في مقابل ذلك الرصيد، وأي شكوى من مستخدم الخدمة في هذا الصدد يجب عليه حلها مع تلك الأطراف مباشرة. وسوف يقتصر دور البنك في هذا الخصوص على إضافة أي مبلغ قد يسترده مستخدم الخدمة إلى حساب المحفظة الإلكترونية وذلك بعد حصول البنك على سند إضافة صادر بشكل صحيح من تلك الأطراف.
- من المتفق عليه أن الخدمات موضوع هذا العقد ستكون متاحة على مدار اليوم طوال أيام الأسبوع، ومن المتفق عليه أنه في حالة الأزمات أو انقطاع الخدمة لأي سبب من الأسباب أو في حال حدوث ظروف قصوى، سيحرص البنك على استرجاع الخدمة في أقرب وقت طبقاً لخطة استمرارية العمل بالبنك ووفقاً لزوال أسباب وظروف انقطاع الخدمة وذلك كله بدون أي فقد للبيانات.
- في حال وجود أي استفسار أو شكوى في شأن الخدمة أو استخدامها، يمكن تقديمها من خلال تطبيق المحفظة الإلكترونية أو من خلال القوات الإلكترونية المختلفة للبنك أو الرجوع إلى فرع أو مركز البنك أو الاتصال ب 19700 أو من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، وسيتم اتخاذ الإجراء اللازم خلال أسبوع من الاستفسار أو الشكوى.

- تكون كافة التعليمات التي يقوم مستخدم الخدمة بإصدارها وكافة العمليات التي يقوم بإجرائها من خلال الخدمة ملزمة له، ويتعهد البنك بتنفيذ كافة التعليمات التي يصدرها مستخدم الخدمة من خلال أي من الوسائط الإلكترونية المستخدمة في تقديم الخدمات.
- يلتزم البنك بتنفيذ كافة العمليات والتعليمات فور استلامها، وفي المقابل يكون مستخدم الخدمة مسؤولاً عن كافة النتائج التي تترتب على تنفيذ البنك لتلك التعليمات.
- لا يكون البنك ملزماً بقبول التعليمات الكتابية أو التفويضات الصادرة من مستخدم الخدمة في حال قيامه بإصدارها مسبقاً من خلال الخدمة.
- لن يكون بنك قطر الوطني الأهلي مسؤولاً عن أي خسارة قد يتعرض لها المستخدم إلا بعد تاريخ وقت إخطار البنك وتعزيز ذلك بإخطار كتابي للبنك في حينه عن فقدان أو سرقة كلمة المرور. كما لن يكون البنك مسؤولاً إذا تعرض المستخدم لأي خسارة قبل تاريخ وقت علمه عن فقدان أو سرقة كلمة المرور على النحو سالف الذكر.
- يوافق مستخدم الخدمة على أن كافة العمليات والتعليمات التي ينفذها البنك سيتم إثباتها وسريتها في حقه بموجب المستخرجات الإلكترونية الصادرة من البنك وفقاً لشروط هذه الخدمة والتي ستعتبر حجة قاطعة الدلالة عليه.
- في حالة اكتشاف البنك لأي تصرف أو أي محاولة قد يقوم بها مستخدم الخدمة لانتهاك أو مخالفة قوانين أو لوائح مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب، يحق للبنك أن يوقف التعامل على جميع أرصده الإلكترونية حتى يتقدم مستخدم الخدمة بتبرير مناسب ومقبول للبنك، وذلك كله دون الإخلال بحق البنك في اتخاذ كافة الإجراءات التي تفرضها القوانين السارية والمطبقة في جمهورية مصر العربية.
- إذا اعتقد العميل بأن هناك أشخاص غير مصرح لهم يقومون باستخدام المحفظة الإلكترونية الخاصة به فإنه يتعين على العميل تغيير كلمة المرور وإبلاغ البنك على الفور من خلال أحد فروع أو بالاتصال بـ ١٩٧٠٠، ثم يعزز ذلك بإخطار كتابي يسلم للبنك فوراً.
- في حالة فقد مستخدم الخدمة هاتفه المحمول، يكون مستخدم الخدمة مسؤولاً مسؤولية كاملة عن كافة الرسوم والعمليات التي تمت من خلال الخدمة حتى تاريخ إبلاغ البنك بالفقد وعلى مستخدم الخدمة أن يسارع فوراً بالإبلاغ عن الحالة وتغيير رقمه السري عن طريق الاتصال بخدمة العملاء على رقم 19700، أو عن طريق زيارة أقرب فرع للبنك أو منفذ معتمد.
- يحق للمستخدم استبدال النقود الإلكترونية بالنقد (جنية مصري) وذلك فقط في حالة انتهاء التعاقد والغاء المحفظة الإلكترونية.
- يحق للعميل - في أي وقت - إغلاق حساب الهاتف المحمول واسترداد النقدي التي تقابل رصيده الإلكتروني وذلك عن طريق تطبيق المحفظة الإلكترونية أو من خلال فروع البنك أو من خلال القنوات الإلكترونية المختلفة للبنك وطلب إلغاء الحساب، ويلتزم البنك بإغلاق حساب الهاتف المحمول (بعد استلام العميل النقدي) وذلك خلال ٥ أيام عمل من طلب إلغاء الخدمة.
- يقر المستخدم بمسؤوليته التامة عن سلامة ومشروعية مصدر أية مبالغ يقوم بإيداعها بالمحفظة أو يتم تحويلها من وإلى المحفظة ويلتزم بالتحقق من أن تلك الأموال لا تتعارض مع قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له.
- يجوز للبنك - في أي وقت - إنهاء تقديم الخدمة شريطة إخطار العميل قبل التاريخ المحدد للإلغاء بثلاثين يوماً على الأقل. يحتفظ البنك بالحق في تعديل أي شرط من شروط و/أو أحكام استخدام الخدمة وسوف يصبح أي تعديل أو تغيير نافذاً في حق العميل وملزماً له بعد إخطاره به بأية وسيلة من الوسائل التي يراها البنك شريطة أن يصل علمه بذلك التغيير، وفي حالة عدم قبول العميل أي من هذه التعديلات أو التغييرات يتعين عليه في موعد غايته ثلاثين يوماً من تاريخ علمه بهذا التعديل أو التغيير أن يخطر البنك برغبته في إنهاء التعاقد وأن يتوقف فوراً عن إجراء أية عمليات وأن يتقدم للبنك بطلب إقفال حساب/ حسابات الهاتف المحمول وإجراء التسويات اللازمة بما في ذلك سداد ما قد يكون مستحقاً عليه واسترداد أية مبالغ متبقية له في رصيده ثم يتبع نفس إجراءات الإلغاء.

يوم العمل وساعات العمل

- عادة خدمات المحفظة الإلكترونية من بنك قطر الوطني الأهلي متوفرة أربعة وعشرين ساعة باليوم، سبعة أيام الأسبوع. ومع ذلك في بعض الأوقات، بعض أو كل خدمات المحفظة الإلكترونية من بنك قطر الوطني الأهلي لن تكون متوفرة بسبب صيانة النظام، وفي حالة انقطاع الخدمة بسبب الصيانة سيحرص البنك على استعادة الخدمة خلال ٥ ساعات وقد تزيد في حالات القوة القاهرة.

الاحذارات والمراسلات

- ما عدا ما هو مذكور في هذه الاتفاقية، جميع الاحذارات الأخرى التي يلزم إرسالها لمستخدم الخدمة ستكون نافذة عند إرسالها بالبريد الإلكتروني أو رقم المحمول الحالي له الموجود في سجلات البنك. كما أن الاحذارات المرسله من مستخدم الخدمة ستكون نافذة عند استلامها بمقر البنك الرئيسي أو فرع التعامل.

الرسوم

- يتعهد مستخدم الخدمة بسداد رسوم التسجيل في الخدمة (رسوم فتح حساب المحفظة الإلكترونية) والرسوم السنوية، ورسوم السحب والإيداع والتحويل ورسوم أية خدمات إضافية أخرى نتيجها الخدمة وذلك وفقاً لأسعار الخدمات المصرفية السارية لدى البنك والتي يقر العميل باطلاعها عليها وقبولها لها. ومن المعلوم أنه سوف يتم إظهار قيمة الرسوم من خلال قائمة أسعار الخدمات المتاحة على التطبيق وعند كل استخدام

- أي تعليمات قد تصدر تتعلق باستخدام المحفظة الإلكترونية المقدمة من بنك قطر الوطني الأهلي (وجميعها "التعليمات") وأية رسوم قد يفرضها البنك سوف تعتبر جزءاً من هذه الاتفاقية ومتحدة معها كمرجع، يقوم البنك بالقيود على حساب مستخدم الخدمة الرسوم والتكاليف عن أية تعليمات خلال الخدمة. تكون تلك الرسوم والتكاليف حسب جدول الرسوم بالبنك لمختلف الخدمات والتي هي عرضة للتغيير من وقت لآخر.

تغيير الشروط وتعديلها

- إن قبول مستخدم الخدمة للتعامل على حسابه / حسابات من خلال المحفظة الإلكترونية يمثل إقراراً مسبقاً منه بقبول أي تغيير في الشروط والأحكام التي ستظهر من خلال النظام الإلكتروني، واعتباراً من تاريخ ظهورها ستمثل التزاماً قانونياً نافذاً في حق مستخدم الخدمة باعتبار أنه قد أخطر بها مسبقاً من خلال النظام.
- يحق للبنك إضافة أية خدمات جديدة أو تعديل الخدمة القائمة ويتم إبلاغ مستخدم الخدمة بشروط استخدامها في حينه من خلال هذه الخدمة.
- كما يجوز للبنك إلغاء الخدمة أو تعديلها لتتناسب مع ظروف العمل بهذا النظام وذلك كله دون حاجة إلى موافقة مسبقة من مستخدم الخدمة أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء قانوني آخر أو إخطار مستخدم الخدمة بالتغيير، على أنه في حالة الإلغاء سيقوم البنك بإخطار العميل بذلك عبر النظام أو عن طريق هاتفه المحمول.

التنازل

- يمكن للبنك أن يتنازل عن حقوقه أو يفوض مهماته بموجب هذه الاتفاقية إلى شركة تابعة للبنك أو أي طرف آخر.

التخلي عن الحقوق

- لن يعتبر البنك متخلياً عن أي من حقوقه أو استرداد حقوقه ما لم يكن ذلك التنازل خطياً وموقع من قبل البنك. لن يعتبر التأخر أو الإغفال من جانب البنك في استخدام حقوقه أو استرداد حقوقه تنازلاً منه عن تلك الحقوق أو عن استرداد حقوقه أو غيرها من الحقوق. وأن التنازل في إحدى الحالات لن يفسر بأي حال من الأحوال كحكم أو تنازل عن أية حقوق أو استرداد الحقوق في الحالات المستقبلية.

الإنهاء

- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى يتم إنهاؤها من قبل العميل أو من قبل البنك. ويمكن للعميل إلغاء خدمة المحفظة الإلكترونية المقدمة من بنك قطر الوطني الأهلي وإنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت وذلك من خلال التطبيق أو من خلال القنوات الإلكترونية المختلفة للبنك أو من خلال فروع البنك وسيصبح هذا الإلغاء نافذاً فقط على خدمة المحفظة الإلكترونية المقدمة من بنك قطر الوطني الأهلي ولا ينهى أية اتفاقيات أخرى قد تكون للعميل مع البنك.
- في حالة إلغاء الخدمة أو وقفها لأي سبب من الأسباب وكذلك في حالة الحجز على حسابات مستخدم الخدمة تحت يد البنك أو الحكم بإشهار إفلاسه أو إعساره، وفي جميع الأحوال التي يوجد فيها مانع قانوني يحول دون تصرف مستخدم الخدمة في حسابه، يلتزم ويتعهد مستخدم الخدمة بعدم استخدام الخدمة مهما كانت الأسباب وإلا كان البنك غير مسئول عن ذلك بأي وجه من الوجوه.
- يحق للبنك وقف العمل بهذه الخدمة مع مستخدم الخدمة أو إنهاء اشتراكه في الخدمة وذلك في حالة إخلال مستخدم الخدمة بأي شرط من شروط الخدمات، والحالات التي يرى البنك فيها ضرورة اتخاذ هذا الإجراء، وذلك دون إخلال بأية حقوق أخرى بسائر أنواعها للبنك قبل مستخدم الخدمة.
- من المفهوم ان إنهاء الخدمة لن يؤثر على أي آثار أو تبعات لأي من استخدامات العميل التي قام بها حتى تاريخ نفاذ هذا الإنهاء على النحو المتقدم ذكره.
- **شروط وأحكام عامة:**
- العملة الوحيدة المستخدمة في تقديم الخدمة هي عملة الجنيه المصري.
- من المتفق عليه أنه في حالة تحويل أي مبلغ من دولة أجنبية فإنه سوف يتم قيد هذا المبلغ بالجنيه المصري في حساب الهاتف وذلك عقب قيام البنك باستيفاء الاجراءات اللازمة وتقديم المستندات التي يراها للتحقق من صحة العملية وسببها وعدم وجود أي شبهة فيها، ومن المعلوم أنه سيتم احتساب سعر صرف العملة الأجنبية وفقاً للسعر المعلن لدي البنك دون غيره من العملات.
- الاصل في الحسابات الدائنة انها لا يحتسب عليها أي عائد دائن لصالح العميل ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك كتابة.
- من المتفق عليه أن رصيد حساب المحفظة الإلكترونية يخضع لحد أقصى يلتزم العميل بعدم تجاوزه كما أن العمليات التي يتم إجراؤها على هذا الحساب خاضعة لحدود قصوى لا يجوز الإخلال بها لأي سبب من الأسباب منها حد يومي وأخر شهري ، ومن المعلوم ان تلك الحدود القصوى قابلة للتعديل من أن لآخر وفق ما يقرره البنك في هذا الشأن حسب تقديره المنفرد.
- يحق للبنك أن يعهد إلى أي طرف ثالث سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها بتنفيذ كل أو جزء من تعهداته للعميل، وفي هذه الحالة فإن البنك سوف يظل مسئولاً في مواجهة مستخدم الخدمة عن المحافظة على سرية كافة البيانات والمعلومات، كما أنه سوف يكون مسئولاً في مواجهته عن أية أخطاء قد يقترنها ذلك الطرف الثالث.
- يحق للبنك أو أي طرف آخر قد يعهد إليه أن يقوم بتسجيل وحفظ المكالمات التليفونية التي تم استقبالها من العملاء على رقم خدمة العملاء.
- في حالة تغيير أية معلومات أو بيانات خاصة بمستخدم الخدمة تتعلق بهذه الخدمة يلتزم مستخدم الخدمة بإخطار البنك فوراً بذلك التغيير.
- في حالة تغيير رقم خط الهاتف المحمول المرتبط بالحساب، يلتزم مستخدم الخدمة بإخطار البنك حتى يتسنى له ربط الحساب برقم الهاتف المحمول الجديد.
- الخدمات والاشتراك المرخص به وفقاً لنظم خدمة المحفظة الإلكترونية شخصية لطالب الانتفاع والمصرح له به وغير قابله للتحويل بأي حال من الأحوال. وغير مرخص وممنوع كلياً نسخ أو تصوير الوثائق المكتوبة والملحقة بالاشتراك.
- يتعهد مستخدم الخدمة ببذل الجهد والحرص التام في استخدام الخدمات لحمايتها من الاستخدام غير المصرح به وإلا تحمل المسؤولية بأنواعها قبل البنك مانح الترخيص ومالكه (البنك).
- يقر مستخدم الخدمة من الآن بان استخدامه اليومي لهذا النظام يعني إقراراً منه بصحة حساباته ومعاملاته لدى البنك أولاً بأول ويعتبر هذا الإقرار الدافع الرئيسي للبنك في إتاحة الاستخدام المتتالي للخدمات.
- لا يجوز أن يطلب موظفي البنك - أو وكلاءه - من مستخدم النظام الإفصاح عن البيانات (كالأرقام التعريفية أو كلمات السر) عن طريق البريد الإلكتروني أو غيره. وفي حالة وقوع ذلك يجب على مستخدم النظام الاتصال بالبنك على "١٩٧٠٠" في أسرع وقت ممكن.
- تحررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانجليزية وفي حالة الاختلاف في التفسير يرجع إلى النص العربي.
- ويقر مستخدم الخدمة بأن البنك قد احاطه علماً بكافة مخاطر التشغيل والمخاطر الأخرى المرتبطة باستخدام هذه الخدمة وأن مستخدم الخدمة قبل الاشتراك بها في ضوء علمه بجميع هذه المخاطر ويقر مستخدم الخدمة بأنه اتخذ من الوسائل الفنية والتقنية التي تؤمن له استخدامه الشخصي المنفرد لهذه الخدمة وكذا التي تضمن عدم الاقتحام وعدم إجراء أية تعديلات على تعليماته الإلكترونية ورقم الهاتف المحمول المرتبط بهذه الخدمة وفي هذا الشأن يقبل مستخدم الخدمة تحمل كامل المسؤولية عن عدم تأمين جميع مخاطر هذه الخدمة ويعفى مستخدم الخدمة البنك من أية مسؤولية عقدية أو تقصيرية في شأن استخدامه لهذه الخدمة.
- **القانون السائد**
- هذه الاتفاقية ستخضع وتفسر وتنفذ بموجب القوانين المصرية وذلك فيما لم يرد بشأنه حكم أو نص في شروط هذه الاتفاقية خاصة منها شروط واحكام المسؤولية وحدودها وحبه نهائية للمستخرجات الإلكترونية الصادرة من البنك وفقاً لشروط هذه الخدمة. هذا ويسري على ما لم يرد بشأنه حكم أو نص فيها وفقاً للترتيب التالي على التوالي: الأعراف المصرية، تعليمات الجهات الرقابية، نصوص القوانين وخاصة قانون التجارة المصري. هذا وسنظل علاقات حسابات العميل الأخرى الحالية واتفاقيات حساباته مع البنك - إن وجدت- تخضع وتفسر بموجب القوانين التي تحكم اتفاقيات هذه الحسابات. وفي حالة وجود أي منازعة -لا قدر الله- بشأن هذا العقد، فإن الاختصاص بنظرها ينحدر لمحاكم القاهرة الاقتصادية.
- **موافقة على العقد**
- يوافق العميل على الشروط والأحكام العامة الواردة اعلاه.
- يوافق العميل على الشروط والأحكام العامة الواردة على تطبيق المحفظة الإلكترونية والتي يجوز تعديلها من وقت لآخر وفقاً لتقدير البنك المطلق بعد اخطار العميل بذلك ويكون الإخطار من خلال الرسائل القصيرة التي ترسل إلى العميل على هاتفه المحمول أو عبر موقع البنك الإلكتروني التالي، والذي يتضمن الإعلان عن ذلك التعديل www.QNBALAHLI.com
- يقر العميل أن كافة البيانات الواردة بهذا النموذج حقيقية وصحيحة.
- يقر العميل بأنه المنتفع الحقيقي والوحيد من خط الهاتف المحمول المرتبط بهذه الخدمة والوارد رقمه بهذا النموذج وأنه في حيازته.
- يقر العميل بأن ليس لديه محفظة إلكترونية أخرى مرتبطة برقم المحمول / الجهاز المذكور في هذه الاتفاقية وإذا ثبت خلاف ذلك يحتفظ البنك بحق عدم المضي قدماً في طلب المحفظة الإلكترونية دون أي مسؤولية على البنك.
- يتعهد العميل بتحديث البيانات الواردة بهذا النموذج وذلك في حالة حدوث أي تغيير بشأنها أو فور تجنس العميل بجنسية أخرى أو في حالة طلب البنك تعديلها في خلال ٣٠ يوم.
- يقر العميل بأنه قد أطلع على كافة الشروط والأحكام الخاصة باستخدام خدمة المحفظة الإلكترونية الواردة على الموقع الإلكتروني الخاص ببنك قطر الوطني الأهلي (www.qnbalahli.com) والتي يجوز تعديلها من وقت لآخر.
- يقر العميل بأن جميع المعاملات التي تتم من خلال خدمة المحفظة الإلكترونية معاملات مشروعة وتستخدم في أغراض مشروعة.
- استمرار هذه الخدمة معتمد على استمرار الاشتراك في الخدمة.

- يحتفظ البنك بالحق في إلغاء وتعديل أي من خدمات المحفظة الإلكترونية بعد إخطار العميل بذلك على النحو الذي تقدم.